مجلَّـة الواحـات للبحـوث والدراسـات
ردمـد 7163– 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz



الإقلاع الاقتصادي والحاجة إلى قيم نهضوية – الاقتصاد الصيني نموذجا-

عبد الرحمان بن سانية
جامعة غرداية – الجزائر

ملخص-

يتضمن هذا المقال تسليط الضوء على موضوع "القيم" كجانب مهم في الشروط التي ينبغي توفرها في البيئة الاجتماعية التي تحتضن مشروع الإقلاع الاقتصادي الذي تهدف كل دولة نامية إلى تحقيقه وبلوغ غاياته. وضمن هذا المحور العام يتناول المقال بيان العلاقة بين علم الاقتصاد والقيم، والحديثعن دور القيم في نجاح التنمية الاقتصادية، وعن تحولات القيم في ظل الثورة المعلوماتية ورهان التغيير الثقافي والتنشئة على قيم نهضوية، ثم دراسة دور القيم في النهضة الاقتصادية للصين.

الكلمات المفتاحية: قيم، إقلاع اقتصادي، تنمية اقتصادية، اقتصاد الصين، ثورة معلوماتية، تحولات.

Economic take-off and the need for renewal values - the Chinese economy as a model-

Abstract-

The following article highlights the issue of values as an important aspect that should be provided in the social environment which embraces the economic take-off project, especially that every developing country is looking to achieve and attain its goals. The paper addresses the relationship between economics and values, showing the role of values in the success of economic development. It also deals with the perception of values in the light of the huge shifts especially those related to digital information from one side and the cultural change and upbringing on renewal values from another side. It also examines the contribution of values in the economic boost of China.

Key words: values, the economic take-off, the economic development, China's economy, information revolution, shifts.

مدخل-

من أكثر المقولات الشائعة خطأً مقولة حيادية علم الاقتصاد وبُعْده عن الاعتبارات القيمية والأخلاقية، وذلك بحُجة صبغته المادية التي تُركز اهتمامها على الأشياء، وتجعل من القيم إطارا خارجا عن ميكانيكية النظام الاقتصادي، وفي الحقيقة فإن قضية القيم في التحليل الاقتصادي قضية ليس من السهل تجاوزها، بل إن القائلين باعتبارها أقرب إلى التعبير عن الصورة الحقيقية لعلم الاقتصاد.[1]

وإذا كانت قضية الإقلاع الاقتصادي تظل تشكل الهاجس الرئيسي الذي يشغل بال راسمي خطط التنمية في الدول النامية، فإن التجارب في مجال التنمية بيّنت أن هذا الإقلاع لا يمكنه أن يتحقق بمجرد تطبيق ميكانيكي لمفردات منهج نظري معين أو استراتيجية محددة، بل لابد أن تتوافر لذلك بيئة ملائمة تحتضن المشروع

الحضاري للإقلاع الاقتصادي وتلتف حول خططه، وتعتبر القيم النهضوية من أهم مقومات هذه البيئة وركيزة أساسية في بنائها، لاسيما في ظل ما تفرضه العولمة من تغييرات في منظومة القيم، وفرض قيم عابرة للحدود تتطلب تحديا للمحافظة على الخصوصية الداخلية في ظل صراع الوارد مع المحلي من جهة، ومن جهة أخرى تحديا للتعامل مع التغير في القيم وفق ما يخدم تنمية المجتمع.

ولقد شهد العالم في النصف الثاني من القرن الماضي بروز اقتصاديات ناشئة تمكّنت من تحقيق انطلاق اقتصادي باهر لم يستند إلى النظريات المستوردة، بل أصبح موضوع البحث عن تنظير لدى العديد من الباحثين في مجال اقتصاد التنمية، حيث تبرز الصين في الآونة الأخيرة كأهم اقتصاد ظلّ يشد إليه أنظار الباحثين لاستخلاص أهم العوامل التي كانت وراء تحقيق انطلاقه الاقتصادي، وبحْث كيفية الاستفادة منها وتطبيقها في واقع الاقتصاديات النامية المتطلعة لهذه الغاية.

وفي هذا المقال نحاول إلقاء الضوء على جانب من تلك العوامل، وهو الجانب المتعلق بمساهمة القيم في نهضة الصين اقتصاديا، وذلك بعد التطرق لبيان علاقة القيم بالتنمية وتأثيرها عليها، وتقديم نظرة موجزة عن تطور الاقتصاد الصيني ومظاهر نهضته المتميزة.

عناصر معالجة الموضوع:

- علم الاقتصاد والقيم
- حاجة الإقلاع الاقتصادي إلى انتشار قيم نهضوية
- الثورة المعلوماتية وتحولات القيم
- التغيير الثقافي والتنشئة على القيم

- دور القيم في النهضة الاقتصادية للصين، ويتضمن هذا العنصر:
  - ملخص عن تطور الاقتصاد الصيني ومظاهر نهضته الاقتصادية اللافتة
  - القيم الصينية ودورها في النهضة الاقتصادية للصين
  - القيم الصينية وتحديات العولمة

1. علم الاقتصاد والقيم

إن علم الاقتصاد هو علم إنساني يدرس الكائن البشري من حيث سلوكه تجاه الموارد الطبيعية، ولا يتعامل مع ظواهر جامدة قابلة للعزل والتجريب في المختبرات، والتنمية التي غايتها تحقيق رفاهية الإنسان وسعادته إنما تُخطط وتُنجز بالإنسان نفسه، وكل خطة تنموية مهما كان مستوى نضجها وطموحها إذا لم يتهيّأ لها الوسط الاجتماعي الملائم الذي يتقبّلها ويحتضنها إنما يكون مصيرها الفشل في النهاية.

ومن هذا المنطلق، فإن المنظومة القَيْميّة التي تحكم المجتمع تمارس تأثيرها الواضح على كل مشروع تنموي تتبناه الحكومة في أي دولة كانت، وتشكل ضمانة أساسية لنجاحه، أوبالعكس عقبة صعبة في وجه تحقيقه، وبذلك فإن دراسة بِنْية هذه المنظومة، ومدى قابليتها للتكيف مع التغيرات الحاصلة في بنية المجتمع، هو أمر جوهري في بناء الخطط التنموية الملائمة، لذلك نجد أن الباحثين في ميدان الانتروبولوجيا مثل «روثبيندكت» و «مارجريتميد» يرون أن القيم والمعتقدات والأعراف المتجذرة تاريخيا هي مؤشرات جوهرية في تفسير الكيفية التي تتفاعل بها الشعوب مع مؤسساتها السياسية.[2]

من جهة أخرى فإن القيم –وإضافة إلى كونها مُوجّها للسلوك – فهي عامل لوحدة المجتمع واستقراره وتماسكه، وضامن للمحافظة على هويته في عصر العولمة وما تَفِدُ به من قيم مادية.

2. حاجة الإقلاع الاقتصادي إلى انتشار قيم نهضوية

إذا كان تأثير القيم على الفعالية أمرًا بات محسوما على المستوى الجزئي (مستوى المؤسسة)كما يقول Dension «إن القيم والاتجاهات والافتراضات والمعايير السائدة بالمؤسسة لها تأثير كبير على كفاءة وفعالية المؤسسة، وإن زيادة الفعالية أو تناقصها هي دالة في القيم والمعتقدات التي يعتقدها أعضاء المؤسسة » [3]، فإن موضوع تأثير القيم على المستوى الكلي (التنمية الاقتصادية) أخذ مكانة هامة في الدراسات التنموية، حيث بيّنت تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة- ومن بينها تجربة الصين التي تطرقنا إليها- أن انتشار القيم النهضوية الملائمة لانطلاق التنمية واستمراريتها بين أفراد المجتمع يعتبر شرطا ضروريًا وضمانة رئيسية في النجاح الاقتصادي، ويعزو الأستاذ الياباني صاحب كتاب "نظرية Z" - الذي كان أوسع الكتب انتشارا عام 1982- ما وصلت إليه اليابان من تقدم إلى وحدة أخلاق الشعب الياباني وتمسكه بالعادات والتقاليد [4] (المواتية للتنمية طبعا).

ويرى هيرسكونتس أن المشكلات التي تواجه تطبيق مشاريع التنمية في العالم النامي هي عدم وجود توافق بين الأنماط الثقافية التقليدية السائدة والمشروعات الجديدة. وفي مجال المساعدات الفنية يُلاحظ أن الدول النامية حظيت فيها المشكلات الاقتصادية باهتمام وافر، يفوق بكثير الاهتمام بمشكلات العلاقة بين التغير الثقافي والتطور الاقتصادي، وهي المشكلات المرتبطة بمظاهر تأثير البناء السياسي والاجتماعي للبلاد النامية على عملية التحديث. [5]

ومن جهة أخرى، فإنه لوحظ أن من بين مثبطات النمو بالدول المختلفة تفشي قيم وتقاليد ومعتقدات سلبية، كحرمان المرأة من التعليم، وتهميشها عن القيام بدور فعال في التنمية، وكالنظرة الدونية لبعض الوظائف كالزراعة، واعتبارها في مستوى أقل من الوظيفة العمومية أو قطاع الخدمات، وكالاكتناز والتبذير لدى الطبقات الغنية... و غيرها من النظم القيمية السائدة في غالبية الدول النامية. [6]

3. الثورة المعلوماتية و تحولات القيم

إن الحقبة الأخيرة الممتدة من أواخر التسعينيات وبدايات الألفية الثالثة شهدت تحولات كبيرة في مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضا في الجوانب الثقافية من قيم ومعايير وسلوكيات. ورفلت العولمة بتعقيد كبير لظواهر الاجتماع البشري (تمدن سريع، تكنولوجيا حديثة،...) أثّر على تشكيل البنى الاجتماعية، لأن سلوك الناس ليس منعزلا عن التحولات المادية التي تطرأ على واقعهم، وقد وصل هذا التأثير إلى درجة أن الإنسان أصبح يحسّ وكأنه فاقدٌ لهويته، وهو الأمر الذي يطرح ضرورة بناء قيم جديدة تنظم علاقات الإنسان المعاصر. [7]

ولقد أوجدت الثورة المعلوماتية والتكنولوجية حالة جديدة من تفاعل الأفراد لا تتم عبر شبكات النسيج الاجتماعية المعتادة وإنما عبر وسائط ورموز وقيم يشكلها العالم الافتراضي الجديد، وهو أقرب إلى عالم الفوضى الذي يُبيح لأفراده فعل ما يشاءون، دون خوف من ردة فعل الدولة أو قمعها، أو رد الجماعة ومؤسساتها الضبطية والأخلاقية. [8]

وإذا كانت الثقافة البشرية عبر الأجيال تجسدت في ظل بناء اجتماعي تشكل على ضوء علاقات الإنتاج والاستهلاك وصراع القوة

وتراكم الخبرات، وهي ثقافة يُعاد إنتاجها من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينسجها الأفراد داخل المجتمع المدني، والتي من خلالها تتم عملية انتقال منظومة القيم الحاكمة للسلوك، فإن البناء الاجتماعي في مجتمع المعلومات يعتمد على الشبكات كدالة أساسية لما يُسمّيه دمانويل كاستل "المورفولوجيا الاجتماعية"، ومجتمع الشبكات هذا - كما يرى هذا الباحث- هو عالم لا تحكمه القيم، وإنما الشروط التي يحددها الإنسان لعمل الآلة التقنية ذاتها. [9]

4. التغيير الثقافي و التنشئة على القيم

إن التحولات السابقة المشار إليها، تفرض تنشئة الأفراد على القيم النهضوية، وإحداث تغيير ثقافي إيجابي تضطلع به الدولة من خلال الدور المنوط بها في عملية الإقلاع الاقتصادي.

ورغم أن هذه المهمة ليست سهلة وتتطلب وقتا، بالنظر إلى أن القيم والتقاليد السائدة والعادات المتوارثة تطلبت فترة زمنية طويلة لتكوينها، وتداخلت في ذلك عوامل عديدة متشابكة، ولكنها ممكنة إذا توفرت الإرادة السياسية، وانتُهجت سياسات جادة تستهدف التنشئة الاجتماعية على قيم تنموية تحقق الازدهار الاقتصادي.

و يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أهم الجوانب المساعدة في وضع هذه السياسات وتنفيذها:

- دراسة وفهم الثقافة والتقاليد السائدة قصد تثمين الإيجابي منها ومعالجة السلبي منها.
- مراعاة ضرورة تمتع القيادات الإدارية بالسلوك الإيجابي والقيم المرغوب فيها لتحقيق الانطلاق (الوقت، الابتكار، التميز، الصدق، المحافظة على المال العام، المثابرة، إتقان العمل....) لأنهم القدوة لغيرهم.

- وضع نظام فعال للاتصال لتسهيل حركة الأفعال والممارسات.
- تنمية روح الانتماء والولاء الواعي قصد ضمان التفاف الأفراد حول الخطة التنموية.
- استثمار الدِّين كأداة لتقويم السلوك والوحدة الوطنية، كما لوحظ في التجربة الصينية – التي سنتطرق إليها- التأثير البارز للمذهب الكونفوشيوسي على سلوك الفرد الصيني والتزامه. وهناك شبه إجماع بين الباحثين على أن هناك عودة إلى الدّين تعمّ جميع المجتمعات، حتى تلك التي عانت سنين طويلة من الإلحاد والتنكر للقيم الدينية، وكشف أحد المسوح العالمية حول القيم، أنجزته جامعة «ميشيغان» في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999، شمل 60 دولة تمثل 75 % من سكان المعمورة عن نتائج تؤكد ذلك.[10]

5. القيم الصينية ودورها في الإقلاع الاقتصادي للصين

قبل التطرق للتأثير الإيجابي للقيم المنتشرة في المجتمع الصين على نجاح هذا البلد اقتصاديا، نعرج على نظرة موجزة توضح مسيرة تطور هذا الاقتصاد ومظاهر نهضته المتميزة.

5- 1 الصين: النهضة الاقتصادية اللافتة

5- 1- 1 ملخص عن تطور الاقتصاد الصيني

- لقد حاولت الصين منذ قيام جمهوريتها الشعبية عام 1949 (وانطلاقا من وضعية متدهورة اقتصاديا) القيام بمحاولاتها الأولى لوضع اقتصادها على مسار الانطلاق، واعتمدت في ذلك سياسة اقتصادية قائمة على الاختيار الاشتراكي، وعلى الانغلاق على الذات، مع إعطاء صلاحيات واسعة للدولة في إدارة الاقتصاد، وحضور قوي للايديولوجية السياسية كان لها آثار وخيمة في

بعض الحالات كما هو الحال في الثورة الثقافية التي أخرت انطلاق الصين إلى سنوات عديدة.

- وفي نهاية السبعينات، في الفترة السابقة للإصلاحات الكبرى، ورغم بعض الإنجازات المحققة، فإن الاقتصاد الصيني كان يتميز بتخلف كبير للزراعة بسبب تركيز سياسة الرئيس ماوتسيتونغ على التصنيع الثقيل وتسخير الزراعة لخدمة هذا القطاع، بل أصبح هذا القطاع يحمّل الدولة تكاليف عالية، كما تميزت البيئة الداخلية والخارجية باضطرابات وحالات عدم استقرار أثرت سلبا على التنمية، وعرفت معدلات السكان نموا سريعا بسبب السياسات المشجعة لها آنذاك، مما ترتب عنه اختلال بين الموارد والسكان وضعف نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، وتزايد عدد الفقراء بالتبعية.
- تبنى الرئيس "دينغشياوبنغ" إصلاحات جريئة تؤمن بالمنجزات الواقعية بدلا من تقديس الاتجاهات الايديولوجية، وذلك ابتداء من 1978، حيث بدأت هذه الإصلاحات من الريف، وركزت على إنجاح الزراعة بإطلاق المبادرة الفردية، وتقليص دور الدولة، مع إعطاء آليات السوق دورا محركا في النشاط الاقتصادي، أما الإصلاحات في المدن فقد ركزت على الانفتاح، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفق سياسة تدريجية تجريبية تركز على مناطق ساحلية مختارة، وتعميم التجربة بعد نجاحها، مع التركيز على اكتساب مقومات التفوق التكنولوجي والعلمي.
- لقد كانت الانعكاسات السريعة لهذه الإصلاحات إيجابية على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومكّنت الصين من تحقيق قفزة نوعية بمعدلات نمو لافتة هي الأعلى في العالم، ولا تزال

تحقق إلى اليوم مؤشرات أداء جيدة على مختلف المؤشرات التجارية والمالية والاجتماعية.

5- 1- 2 نهضة اقتصادية لافتة في إنجازاتها

- ✓ إذا كان التاريخ يحفظ للصين أن شعبها من الشعوب قديمة العهد في الحرف والصناعة، فهم ينسجون الحرير ويلبسونه منذ ما يقارب 4000 سنة، وبدأوا تصديره منذ القرن الثاني بعد الميلاد [11]، وإذا كانت الصين قد عرفت الإنجازات العظيمة منذ القِدَم مثل الاختراعات الكبرى وأهمها الطباعة والبوصلة والبارود (في الفترة ما بين القرن العاشر والقرن الثالث عشر ميلادي في عهد حكم أسرة سونغ)، ومثل سور الصين العظيم الذي يُعد أكبر مشروع من صنع الإنسان قبل 2500 عام، وهو يمتد لأكثر من 6000كم، ويعتبر أحد أكبر مَعْلَمَيْن أرضيّين يمكن لرواد الفضاء رؤيتهما من القمر، فإنها لازالت تبهر العالم إلى اليوم، حيث تنتج 50% من آلات التصوير في العالم، و30% من التلفزات، و25% من الغسالات الأوتوماتيكية، وظل معدل نمو ناتجها الداخلي محرك النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 9% في المتوسط على مدار 30 سنة. [12]

جدول رقم 1: تطور مساهمة الصين في نمو PIB العالمي

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الصين	الولايات المتحدة	منطقة الأورو	اليابان
85- 89	11,8	19,7	14,1	9,5
90- 94	23,1	14,6	13,2	6,1
95- 99	22,8	22,9	11,3	2,3
00- 04	30,2	13,8	6,5	2,9
2003	29,7	16,4	2,1	2,4
2004	22,2	18,5	7,4	4,0

***Source* : martin Lefebvre, la croissance effrénée de l'économie chinoise : essor ou sur chauffe, site :** *http://www.desjardins.com/fr/apropos/etudeséconomiques/actualités/poinvue économique/pve20210.*

- ✓ بمعدل نمو اقتصادي برقمين (10% سنويا في المتوسط خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة)، منذ تبنيّها الإصلاحات في 1978، تُعتبر الصين من أكبر القوى الاقتصادية اليوم.[13]

وكان الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 1978 الذي بدأت فيه الإصلاحات يساوي 362.41 مليار يوان صيني، ثم نما بمعدلات كبيرة وصلت 11.4% سنويا بين عامي 1982 و1988 في وقت كان فيه معدل نمو الاقتصاد في العالم نحو 3%، وخلال عشرين سنة تضاعف الناتج المحلي الإجمالي في الصين بنحو عشرين ضعفا حيث بلغ عام 1997 نحو 7477.24 مليار يوان، ثم تضاعف هذا الرقم ثلاث مرات بعد عشر سنوات ليصل عام 2007 نحو 24660 مليار يوان، وهو ما جعل نمو الاقتصاد الصيني يساوي ما نسبته 35% من

إجمالي نمو الاقتصاد العالمي، وجعل الاقتصاد الصيني في ذلك العام ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي.[14]

- ✓ في عام 2005 كانت 450 شركة من بين أكبر الشركات في العالم تستثمر أموالها في الصين، وقد بلغ إجمالي حجم الاستثمارات التي دخلت الصين خلال ثلاثين سنة منذ الانفتاح نحو 700 مليار دولار.[15]

جدول رقم 2: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين

الوحدة: مليار دولار

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة IDE	4.4	11.2	27.5	33.8	35.8	40.8	45.3	50	53	60.6	60.3	69	78.8

المصدر: سامر خير أحمد، العرب و مستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص:176.

- ✓ طلبُ الصين على الطاقة الأولية هو الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واحتلت الصين عام 2004 المرتبة الأولى في إنتاج الفحم (38% من الإنتاج الكلي)، والمرتبة الثانية في إنتاج الكهرباء.
- ✓ منذ 2004 تعتبر الصين ثالث وجهة للتجارة العالمية وثاني مصدر لها، وتطورت تبادلاتها العالمية بشكل سريع: +28% و +18% بالنسبة للصادرات والواردات على الترتيب بين 2004 و2005 .
- ✓ وتبعا للتقدم الاقتصادي الكبير تزايدت الهجرة الداخلية في الصين من الأرياف للمدن، وتسارعت حركة التمدن، وازداد بناء

العمارات بشكل لافت، حيث أنه بين 1990 و 2004 انتقل الاستثمار في رأس المال الثابت من 86 إلى 851 مليار دولار، وفي عام 2004 كانت مساحة 3 مليار م^2 قيد البناء.

- خلال ثلاثين سنة من العمل والإصلاحات احتلت التجارة الصينية المركز الثالث عالميا بعدما كانت في المركز 29 عالميا، ومن عام 1978 إلى 2007 انتقل احتياطي الصين من العملة الصعبة من 167 مليون دولار إلى 1528.2 مليار دولار (لتبلغ نهاية مارس 2011 مقدار 3045 مليار $)، ومن بين 22 صنفا من المنتجات احتلت سبعة أصناف من المنتجات الصينية الصنع المركز الأول عالميا.[16]
- وقد تربعت الصين على عرش منتجي أجهزة الكمبيوتر العملاقة بتصنيعها عام 2010 لأسرع حاسوب في العالم قادر على إجراء 2500 تريليون عملية حسابية في الثانية[17]!!
- ويفوق عدد مستخدمي الانترنت في الصين 340 مليون شخص، أي أكثر من سكان العالم العربي كله، ويبلغ عدد مستعملي الهواتف المحمولة ما يقارب 600 مليون شخص، بل إن شرطة الانترنت في الصين وحدها تبلغ 30.000 شرطي.[18]
- وقد دخلت الصين النادي المحصور للدول التي ترسل أقماراً صناعية مأهولة إلى الفضاء، وهو النادي الذي يضم إلى جانبها الولايات المتحدة وروسيا فقط[19] . وانطلقت يوم 25 سبتمبر 2008 ثالث سفينة فضاء مأهولة للصين "شنتشو – 7" من مركز إطلاق الأقمار الصناعية في "جيوتشيوان" بشمال غربي البلاد حاملة ثلاثة من رواد الفضاء للقيام بأول محاولة صينية للسير في الفضاء في تاريخ الصين.[20]

- ✓ عام 1949 كانت الأمية تشكل 80% من تعداد سكان الصين، وفي عام 2000 تم محو الأمية بين الشباب ومتوسطي العمر. وفي عام 1949 لم يكن لدى الصين من يحمل درجة دكتوراه من الجامعات الصينية، وفي عام 1998 وحده حصل 8957 طالبا على الدكتوراه وحصل 38051 طالبا على الماجستير من الجامعات الصينية.

5- 2 القيم الصينية ودورها في نهضة الصين

إن مشروع الصين للظهور كقوة إقليمية وعالمية استند دائما إل ضمانة ثقافية تقوم على العرق "الهاني"، والتراث "الكونفوشيوسي"، ولغة "الماندرين" التي يستخدمها أكثر من 70٪ من الشعب، ولقد لعبت هذه الضمانة الثقافية دورها الفعال في نهضة الصين بسبب أن جوهرها يكمن في التركيز على الجانب العملي، بضبط منظومة السلوك التي تجعل من الإنسان كائنا حضاريا، وبخَلْق نظام متماسك يجمع الطبيعة والمجتمع والإنسان في وحدة واحدة منسجمة و بنوع من الانضباط الحضاري الكوني. [21]

ومن أبرز مظاهر البعد العملي في الثقافة الصينية أن الحكمة الصينية عالجت بصفة شمولية أغلب الجوانب التي تحكم المجتمع وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقات الشعب بالسلطة، مما يخلق بيئة متماسكة مستقرة تحكمها القيم العليا، ولم يعرف العالم «حضارة حافظت على نقاء شخصيتها وهويتها مثل الحضارة الصينية ... وإذا كانت الحضارات التي حولها في معظمها مزيج من تفاعلات مختلفة متناقضة، فإن الحضارة الصينية كانت متجانسة ومنصهرة في وحدة واحدة ». [22]

وحتى عند احتدام الصراع الدولي على الصين (خصوصا في القرن 19)، فإن المثير للاهتمام أن الغزو الأجنبي، وإن أثّر في الوحدة الإقليمية للبلاد، إلا أنه لم يستطع التأثير في ثقافة الصين، ولعل ضعف التلاقح الثقافي مع الآخرين يشكل إحدى خصائص الثقافة الصينية، وأحد أسباب قدرتها على البقاء، ولكن في الوقت نفسه أحد التحديات التي تواجهها في زمن العولمة.

ويعتبر «قونغ» الذي يُسمى "كنفوشيوس" المرجعية في القيم والأخلاق الصينية، وقد قال عن مذهبه أنه: «مُجمِلٌ لكافة القيم الدينية والفلسفية والأدبية والعلمية والسياسية للصين، ولا تكاد تجد شيئا في الحياة اليومية الصينية لم يتأثر بطريقة أو بأخرى بالكونفوشيوسية»[23]. وبالرغم من ظهور العديد من الأفكار المناهضة والمنافسة للكونفوشيوسية، إلا أن هذه الأخيرة ظلت الركيزة الأساسية للثقافة الصينية التقليدية، ويرجع السبب في ذلك إلى:[24]

- التأييد الملكي (النظام الحاكم) لها.
- قدرة المذهب الكونفوشيوسي على استيعاب المذاهب الفكرية القيّمة في الثقافة الصينية في نطاق هيكل مفاهيمه.
- تجسيد مضمون الكونفوشيوسية الفكري للخصوصية الصينية بصفة مركزة، ويظهر ذلك من خلال جوانب أهمها:
  - إقامة النظام الكامل لمعايير المبادئ الأخلاقية والفضيلة (سلطة الأخلاق في المجتمع أكثر فغالية دوما من القانون)، وقد حدد كونفوشيوس أربع فضائل أساسية هي: الولاء، احترام الوالدين وكبار السن، والعدالة. يقول كونفوشيوس «إذا استخدمنا الأوامر للتوصل إلى الحقيقة (الطريق العظيم)، والعقوبات لفرض النظام، فإن عامة الشعب لا تعرف

الحياء والخجل، ولكن نستخدم الأخلاق للحصول على الطريق العظيم، وآداب المجتمع من أجل أن يعم النظام، وذلك حتى يعرف الناس الحياء و السلوك الحسن».

- قدرة المذهب الكونفوشيوسي على تقوية مشاعر الدولة الموحدة.

5- 3 أمثلة عن القيم النهضوية الصينية:

✓ منع تحول العدالة إلى الانتقام:

سجل التاريخ للإمبراطور الصيني «قونغ وو» إيمانه بقيمة «منع تحول العدالة إلى انتقام»، فكان يلتزم طيلة حياته بمرسوم ألزم نفسه به، وهو صيام ثلاث أيام قبل أن يصدر حكما بالموت.[25] إن هذه القيمة مبدأ هام في الحكم الراشد تجعل الموظف الإداري مُنفّذا للقانون لا مستغلا منصبَه لأغراض شخصية كالانتقام مثلا.

✓ قيمة عدم الإسراف:

و هي قيمة شائعة في المجتمعات الآسيوية ولها أثرها الكبير في حفظ الموارد الاقتصادية.

✓ احترام الكبير:

يرى الصينيون في الشيخ الكبير مثالا للحكمة والتجربة، واحترامه يعتبر من البديهيات عندهم، ولهذه القيمة أثرها في احترام الشعب للسلطة والتفافه حول الخطط التنموية التي تقررها.

✓ الروح الجماعية:

تُعتبر الثقافة الصينية ثقافة تعاونية جماعية تمجّد الجماعة وتنبذ الفردانية، لذلك نجد مثلا أن المديح العلني الذي يقابل باستمتاع كبير في الولايات المتحدة وأمريكا يعتبر مصدر إحراج في

الصين وفي آسيا عموما، ولهذه القيمة أثرها على تماسك المجتمع وتعاونه واتخاذ القرارات بالإجماع واستهداف المصلحة العامة أولا.

5- 4 الثقافة الصينية و تحديات العولمة

إن العولمة الثقافية بما تحاول فرضَه من ثقافة عالمية على كل المجتمعات، سواء من خلال النمط السياسي (النموذج الديمقراطي)، أو من خلال النمط الاقتصادي (اقتصاد السوق)، أو من خلال الأنماط الاجتماعية (تنميط الأزياء، الأساليب الأدبية، الأذواق، أنماط الموسيقى...)، تضعُ الثقافةَ التقليدية الصينية أمام تحدي التواؤم مع هذه الثقافة في مرحلة انتقالية تتميز بالمزاوجة بين نمطين ثقافيين، وهذه المزاوجة تظهر في عدة ثنائيات: [26]

- التعايش بين الحزب الواحد واقتصاد السوق.
- الانفتاح التجاري والانغلاق الثقافي على العالم.
- المزاوجة بين تقاليد الدولة العظمى من ناحية، وبين تأكيد الانتماء إلى الدول النامية كمدخل لكسب المزيد من التسهيلات التجارية خصوصا.

أخيرا تنبغي الإشارة إلى نقطة هامة تتعلق بالفهم الخاطئ في أن التقاليد ترمز إلى التخلف دائما، لاسيما عند مقارنة هذا المفهوم بالعولمة واعتبار ما تَفِد به هذه الأخيرة من قيم حداثية هو الأمر الايجابي . فالتقاليد ليست مجموعة من المخلفات التاريخية الميّتة، ولكنها تشمل جانبين : [27]

- الهيكل الظاهري: أي الشكل الجامد والذي تُفقد بعض أجزائه مع تحولات العصر والتطور.
- الهيكل العميق: وهو المتراكم بعمق في «اللاشعور» متخطيا الأجناس، أي «هيكل الرؤية والمفاهيم».

ولا يجب أن تُفهم التقاليد بالمعنى السلبي (أشياء الماضي المضادة للتحديث)، بل هي عملية تدفق «الماضي» نحو«الحاضر»، الذي سوف يتجه نحو «المستقبل»، وبالتالي هي تيار الحياة الثقافية ولا تشكل تعارضا مع التحديث.

والتقاليد في تطور مستمر، وكل جيل ينتج تقاليده بما فهمه من تقاليد ممن سبقوه، وبالتالي فإن الفهم عملية إبداعية، كما قال هنس جورج «إننا ننتج التقاليد بأنفسنا لأننا نفهم التقاليد ونشترك في تقدمها» [28]. لذلك لا مشكلة من أن تنفتح دولة كالصين على العولمة وما يتدفق معها من قيم، مع المحافظة على تقاليدها الموروثة (القديمة)، لأن التفاعل سيقع من خلال الفهم الصيني الحاضر للتقاليد التي ورثها، وكيف يكيّفها على ضوء ما يعيشه في واقعه.

الخاتمـــة-

لقد كان للقيم دور بارز في النهضة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الصيني حيث شكلت الضمانة الرئيسية في ضبط السلوك الحضاري للفرد الصيني، وتحقيق وحدة المجتمع والتفافه حول الخطط التنموية. وهو ما يدفع إلى التأكيد على أن بناء نموذج الإقلاع الاقتصادي الناجح بالدول النامية لابد أن يأخذ في الحسبان قضية القيم كعنصر جوهري في مقومات البيئة الملائمة لاحتضان مشروعه، إذ لا يمكنه أن يتحقق ما لم تنتشر قيم نهضوية تفرض تغييرا ثقافيا مدروسا وتنشئة على القيم الإيجابية، لاسيما في ظل الثورة المعلوماتية وما فرضته من تحولات في قيم الإنسان المعاصر.

الهوامش -

[1] منى مصطفى عبد الغفور، أثر القيم الإسلامية على التنمية الاقتصادية "الأردن نموذجا"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة اليرموك، الأردن، (غ م)، 2005، ص:2.

[2] المرجع السابق، ص:13.

[3] علي عبد الله، التحولات و ثقافة المؤسسة ،من الموقع: www.clubnada.jearan.com

[4] جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 258.

[5] هشام محمود الإقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص ص: 275-277.

[6] فؤادحيدر،"التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف"، دار الفكر العربي، بيروت، 1990،ص:119.

[7] رشيد جرموني، التحولات القيمية بالمغرب:الشباب نموذجا، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد8، خريف 2009، ص ص:159- 160.

[8] باقر النجار، الفضاء السيبرني و تحولات القيم: مقاربة عربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 382، ديسمبر 2010، ص ص:60- 61.

[9] نفس المرجع، ص ص:61- 64.

[10] رشيد جرموني، مرجع سابق، ص:163.

[11] سعد محمد عثمان و سامرة نعمة الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلي، دار وائل للنشر، عمان،2001 ص:21.

[12] توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص ص: 276- 280.

[13] *Contexte physique, économique, social et institutionnel de la Chine, Notes de synthèse du SESP N° spécial, juillet 2008, p : 52.*

[14] سامر خير أحمد، العرب و مستقبل الصين:من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية،ط1،دار الثقافة للنشر و التوزيع، بيروت،2009، ص ص:175- 176.

[15] محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص 174.

[16] زينب مكي، بالأرقام..التنين الصيني ثلاثون عاما من الإنجازات، موقع : محيط شبكة الإعلام العربية:
http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=185246

[17] من الموقع:
http://computer.akhbarway.com/news.asp?c=2&id=71213

[18] حقائق لا صدق عن الصين، من الموقع:
http://www.dr-al-adakee.com/vb/showthread.php?t=5647

[19] داود تلحمي، هل تنجح الصين حيث فشل الاتحاد السوفييتي؟
http://www.almassar.com/news/news21.html

[20] من الموقع:
http://arabic.people.com.cn/31657/6506433.html

[21] المرجع السابق، ص:26.

[22] إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، ط1، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1999، ص:5.

[23] هـ.فان براج، حكمة الصين، ت:موفق المشنوق، ط1، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، 1998، ص:97.

[24] ووين، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ت: عبد العزيز حمدي، ج1،منشورات عالم المعرفة، الكويت، 1996،ص ص:117-121.

[25] هـ.فان براج، مرجع سابق، ص:111.

[26] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (بدون سنة نشر)، ص ص:29- 30.

[27] ووبن، مرجع سابق، ص ص:160- 161.

[28] المرجع السابق، ص ص:162- 163.